أوقاف المدارس والكتاتيب
في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني

د. أيمن أحمد محمود

باحث بمركز الدراسات الوثائقية والتاريخية

دار الوثائق القومية– القاهرة

ارتبط الوقف ارتباطاً وثيقاً بالإسلام ، وقام بدوراً مهماً في إرساء أسس الحضارة الإسلامية ، وفي النهوض بالمجتمعات الإسلامية التي شهدت تطوراً كبيراً وازدهاراً لمختلف الأنظمة والمجالات المتعلقة بالوقف ؛ حتى أصبح للوقف دور أساسي في المجال الديني والتعليمي بما فيه المدارس والكتاتيب باختلاف أنواعها .

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة دراسة دور الوقف في تدعيم المؤسسات العلمية في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ؛ باعتبار أن مدينة الإسكندرية من أهم المدن المصرية التي شهدت نشاطاً علمياً ودينياً كان للوقف دور مهم في ازدهاره إبان فترة الحكم العثماني لمصر ؛ الأمر الذي جعلها تحتل المركز الثاني بعد القاهرة من حيث وجود المؤسسات العلمية وأهمية الوقف في ازدهار الحياة العلمية ؛ وكيف كان لموقعها الجغرافي دور مهم في أن تكون محطة للتجار الشوام والحجاج والتجار المغاربة ، حتى أصبحت هذه المدينة ومؤسساتها العلمية من وسائل الجذب لمختلف العناصر من الشوام والمغاربة والمصريين للقدوم إليها والإقامة بها ، وكان من بينهم عدد غير قليل من طلبة العلم والعلماء والفقهاء ومشايخ الصوفية الذين أدى احتكاكهم العلمي بسكان المدينة إلى أن يحظى العلم والعلماء بمكانة مرموقة في قلوب سكانها، ، وكيف كان للعلماء دور مهم في حث الباشاوات العثمانيين والتجار الأغنياء على إنشاء المدارس والكتاتيب والأربطة وتحبيس الأوقاف عليها ؛ وبالتالي أصبحت هذه الأوقاف تقدم الدعم الأساسي للخدمات التعليمية بمراحلها المختلفة ابتداءً بالكتاتيب الخاصة بتعليم الأطفال حتى المدارس الخاصة بالتعليم العالي التي تمنح إجازة الفتيا والتدريس ، والأربطة التي ضمت بعض المدارس لتدريس مبادئ الصوفية.

وتمدنا وثائق الأوقاف الواردة بوثائق وسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية وسجلات الأوقاف والرزق الإحباسية في العصر العثماني بإحصاء مهم يشير إلى أن الأوقاف قامت بدور مهم في تدعيم المؤسسات الدينية والعلمية وازدهارها في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ، حيث ضمت المدينة 21 جامع، 19 زاوية ومقام ، 32 سبيلاً،14 مدرسة،9 كتاتيب. وتتناول الورقة البحثية بالدراسة المؤسسات التعليمية في مدينة الإسكندرية ودورها في النهضة العلمية بالمدينة في ذلك العصر ، كما تتناول موقف العثمانيين من الأوقاف العلمية في مصر والقوانين المنظمة لذلك ، كما يتناول أيضاً بالدراسة لأوقاف المرصدة على المؤسسات العلمية وأنواعها والمساهمين فيه وجهات الصرف على المدارس والكتاتيب ودور هذه الأوقاف في ازدهار النهضة العلمية في المدينة ، وتتناول أيضاً بالدراسة التجاوزات التي تعرضت لها هذه الأوقاف وموقف الإدارة العثمانية من ذلك، وتنتهي الورقة بنشر مجموعة من الوثائق المهمة المتعلقة بأوقاف المؤسسات العلمية الواردة بسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية .

أولا– المؤسسات التعليمية في مدينة الإسكندرية:

كانت مدينة الإسكندرية واحدة من أهم المدن المصرية الغنية بمؤسساتها التعليمية، وذلك نظرًا، لما كان يحظى به العلم والعلماء من مكانة رفيعة في نفوس سكان المدينة سواء أكانوا من المصريين أو من بلاد المغرب العربي أو من بلاد الشام، وإيمانهم الشديد بأن المدرسة أو المكتب يؤديان رسالة سامية ساهمت بقدر كبير في النهضة العلمية والحضارة الإسلامية،وكانت المؤسسات التعليمية تنقسم ما بين مؤسسات تعليم أولي، ومؤسسات تعلم عالي، وهي على النحو التالي:

1- الكتاتيب:

الواقع أنه إذا كان المدارس هي مؤسسات التعلم العالي والتخصصي فقد عرف العالم الإسلامي أيضًا مؤسسات التعليم الأولي، وهي المكاتب ومفردها مكتب، وقد أطلق عليها "الكتاتيب" ومفردها "كُتَّاب" وكان المصطلح الأكثر شيوعًا هو "الكُتَّاب"[1]، وكانت بعض الكتاتيب في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني يتم إنشاءها داخل إحدى المدارس وملحقة بها، فنجد المدرسة الدمامنية واحدة من المدارس التي ألحق بها كُتاب لتأديب الأطفال وتعليمهم [2]، والمدرسة الفتحية النجمية المعروفة بالزيتونة أيضا كان ضمن ملحقاتها مكتباً لتأديب الأطفال وتعليمهم القرآن الكريم[3].

ويبدو أن ظاهرة إلحاق المكاتب بأركان المدارس كان منذ بداية العصر العثماني، لكن الأمر قد اختلف في نهاية القرن السادس عشر، إذ صار يخصص للمكاتب "الكتاتيب" مباني مستقلة بها؛ حيث ترصد لنا وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية أول مكتب أنشئ لتأديب الأطفال وكان مستقلا؛ وهو المكتب الذي أنشأه سنان باشا داخل مدينة الإسكندرية [4]، هذا بالإضافة إلى أنه في بداية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر، انتشرت ظاهرة بناء الكتاتيب فوق الأسبلة وأسفل البيوت؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكتب الأمير رجب كتخدا التي أشارت إليه الوثائق بنص "الصهريج والمكتب والبيت العلي"[5].

إذن يتضح لنا مما سبق، أن مدينة الإسكندرية كانت غنية بالعديد من المكاتب التي ساهمت في مسيرة المؤسسة التعليمية في المدينة، باعتبارها مؤسسات التعليم الأولي. والجدول التالي يوضح لنا اسم المكتب والتوزيع الجغرافي داخل المدينة، ومنشأ المكتب، وتاريخ الإنشاء[6].

م	اسم المكتب	التوزيع الجغرافي	المنشأ	تاريخ الإنشاء
1	مكتب سنان باشا	داخل مدينة الإسكندرية بالقرب من باب البحر	سنان باشا	978 هـ
2	مكتب التمرازية	بالجزيرة الخضراء ظاهر مدينة الإسكندرية	غير معروف	1015 هـ
3	مكتب الدمامنية	داخل مدينة الإسكندرية من غربها	غير معروف	1018 هـ
4	مكتب الزيتونة	داخل الجزيرة الخضراء	غير معروف	1018 هـ
5	مكتب الخواجا قراجا	الجزيرة الخضراء ظاهر ثغر الإسكندرية	الحاج محمد الجبالي الشهير بقراجا	1098 هـ
6	مكتب رجب كتخدا	الجزيرة الخضراء بخط المبديان	الأمير رجب كتخدا	1176 هـ
7	مكتب المدابغي	الجزيرة الخضراء بالنجع البحري	محمد المدابغي	1178 هـ
8	مكتب الأزدي	الجزيرة الخضراء قرب سوق الحدادين	نافع الأزدي	1180 هـ
9	مكتب يحيى باشا	الجزيرة الخضراء، بحري الثغر بجوار مقام سيد محمد الأباصيري	يحي باشا	1182 هـ

(1) حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص129.

(2) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 43، ص58، ق236، بتاريخ 15 صفر 1018هـ.

(3) نفسه: س43، ص290، م 854، بتاريخ 15 صفر 1019هـ.

(4) نفسه: س35، ص641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ.

(5) نفسه: س14، ص379، ق1213، بتاريخ 12 محرم 987هـ؛
نفسه: س 85، ص164، ق192، بتاريخ 1 ربيع أول 1176هـ.

(6) مصدر الجدول: سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، س 14، ص379، ق1213، بتاريخ 12 محرم 987هـ؛ نفسه: س35، ص641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ؛ س، 43، ص58، ق236، بتاريخ 15 صفر 1018هـ؛ س43، ص290، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـ؛ س 54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جمادى أول 1089هـ. س85، ص164، ق192، بتاريخ 1 ربيع أول 1176هـ؛ س90، ص502، ق602، بتاريخ 1 ذي القعدة 1182هـ.

2- المدارس:

اعتبرت المدرسة في مصر في العصر العثماني مؤسسة تعليمية، أقيمت لتؤدي وظيفة تعليمية لتلقين علوم الدين والفقه والحديث، وبالرغم من ذلك أقيمت فيها الشعائر الدينية، ومن ثم اتخذت كمسجد بالإضافة إلى وظيفتها التعليمية، وهذه سمة من سمات العصر العثماني، إذ كانت تقام بالمدرسة الصلوات الخمس[7]، كما كانت تقام بها صلاة الجمعة أيضا[8]، لكن تميزت المدرسة عن المسجد بوجود مساكن للطلبة التي كانت عادةً ما تلحق بالمدرسة ليقيم فيها الطلاب والمدرسين[9].

هذا وتجب الإشارة إلى أن بعض مدارس الإسكندرية اعتبرت رباط لبعض الجماعات الصوفية، فمن أقدم الأزمنة كانت الجماعات الصوفية في حالة منافسة؛ فالتوترات بين المتصوفة من ناحية وعلماء التوحيد والفقهاء ومعلمي المدارس من ناحية أخرى شكلت علامات أسهمت بالكثير في الثقافة الإسلامية[10].

وفي مصر في العصر العثماني تعددت الطرق الصوفية واشتدت أنشطتها، كما زاد بناء المؤسسات الصوفية، وارتبط الكثير من العلماء بالصوفية [11]. وفي مدينة الإسكندرية نجد أن المدرسة الفتحية النجمية المعروفة بالزيتونة الواقعة داخل المدينة من غربها، أصبحت رباط للسادة الوفائية [12]، إذ لم تقم بوظيفة التعليم فقط؛ بل كانت تقام بها الشعائر الصوفية [13]؛ ولذلك استمر النظر على مصالحها وأوقافها تحت رعاية السادة الوفائية [14]، كما عرفت إحدى مدارس الإسكندرية الواقعة داخل المدينة من شرقها بقاعة البرهانية[15]، وذلك لأنها كانت تضم بين أركانها قاعة تقام بها شعائر الطريقة الصوفية البرهانية.

أما الدراسة في مدارس الإسكندرية في ذلك العصر فقد اختلفت فيما بينها؛ باختلاف المذاهب التي أنشأت من أجل تدريسها، وباختلاف الهدف الذي أقيمت من أجله المدرسة؛ حيث وجدت بالمدينة مدارس للشافعية وكان أبرزها المدرسة الأنصارية التي كان يدرس بها المذهب الشافعي [16]، بالإضافة إلى علوم القرآن، بينما كان المذهب الحنفي يدرس بالمدرسة البرهانية رباط السادة الوفائية [17]، بينما نجد على الجانب الآخر أن معظم المدارس الأخرى كانت تتبع المذهب المالكي؛ وربما كان السبب في ذلك يرجع إلى أن معظم سكان المدينة آنذاك كانوا من المغاربة الذين يتبعون المذهب المالكي، وكان من أبرز هذه المدارس التي تدرس بها المذهب المالكي المدرسة الفتحية النجمية [18]، والمدرسة المعروفة بالدمامنية[19]، والمدرسة الخلاصية، والمدرسة الواسطية والمدرسة التكريتية [20]. هذا

---

(7) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 42، ص229، ق856، بتاريخ 8 محرم 1010هـ.
(8) نفسه: س 45، ص158، ق366، بتاريخ 15 ربيع أول 1035هـ.
(9) نفسه: س37، ص47، ق344، بتاريخ 5 رجب 1020هـ.
(10) نفسه: س14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.
(11) نفسه: س 29، ص393، ق122، بتاريخ 30 شعبان 1000ه.
(12) نفسه: س 26، ص620، ق1714، بتاريخ 4 صفر 998هـ.
(13) نفسه: س43، ص290، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـ.
(14) نفسه: س43، ص58، ق236، بتاريخ 15 صفر 1018هـ.
(15) نفسه: س14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.
(16) نفسه: س3، ص217، ق608، بتاريخ 16 ذي القعدة 970هـ.
(17) نفسه: س42، ص299، ق856، بتاريخ 8 محرم 1010هـ.
(18) نفسه: س60، ص232، ق58، بتاريخ 30 ذي الحجة 1113هـ.
(19) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س26، ص684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 997هـ.
(20) نفسه: س26، ص620، ق1714، بتاريخ 4 صفر 998هـ.

بالإضافة إلى أن المدرسة السنانية المنسوبة إلى الوالي العثماني سنان باشا هي المدرسة الوحيدة في المدينة التي كان يدرس فيها المذهبين الحنفي والشافعي معًا [(21)]، وبالتالي فإن المدارس في مدينة الإسكندرية قد اختلفت الدراسة فيها؛ باختلاف المذاهب الفقهية، كما تركزت الدراسة فيها حول الحديث والقرآن الكريم، والربعة الشريفة، واللغة العربية فضلاً عن تدريس القراءات والوعظ والخطبة[(22)].

والجدول التالي[(23)] يوضح إحصاء للمدارس الموجودة في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني؛ ويتضمن الإحصاء اسم المدرسة، والتوزيع الجغرافي لها داخل مدينة الإسكندرية، ومنشأ المدرسة، وتاريخ الإنشاء.

م	اسم المدرسة	التوزيع الجغرافي بمدينة الإسكندرية	منشأ المدرسة	تاريخ الإنشاء
1	**المدرسة الواسطية**	**داخل المدينة من الجهة الغربية بالقرب من باب سدرة.**	**الحاج أبي الفتح الواسطي**	**953 هـ**
2	**المدرسة العوفية**	**داخل المدينة من وسطها بجوار المحكمة العتيقة.**	**الشيخ محمد بن عوف**	**954 هـ**
3	**مدرسة الصباغ**	**داخل المدينة من الجهة الشرقية**	**غير معروف**	**970 هـ**
4	**المدرسة الأنصارية**	**بالجزيرة الخضراء ظاهر مدينة الإسكندرية**	**منسوبة للشيخ جابر الأنصاري**	**974 هـ**
5	**المدرسة البرهانية**	**داخل مدينة الإسكندرية من شرقها.**	**غير معروف**	**978 هـ**
6	**المدرسة التكريتية**	**داخل المدينة من الجهة القبلية**	**غير معروف**	**978 هـ**
7	**المدرسة السنانية**	**داخل المدينة من شرقها**	**سنان باشا**	**998 هـ**
8				
9	**المدرسة البنوفرية**	**داخل المدينة من الجهة الشرقية**	**الشيخ محمد البنوفري**	**1003 هـ**
10	**المدرسة الفخرية**	**داخل المدينة من الجهة الشرقية بالقرب من باب رشيد.**	**سيدي محمد فخري**	**1010 هـ**
11	**المدرسة الخلاصية**	**داخل المدينة بطريق القلعة.**	**الشيخ محمد بن خلاص**	**1010 هـ**
12	**المدرسة التمرازية**	**بالجزيرة الخضراء ظاهر مدينة الإسكندرية**	**غير معروف**	**1010 هـ**
13	**المدرسة الدمامنية**	**داخل المدينة من الجهة الغربية**	**غير معروف**	**1018 هـ**
14	**المدرسة العوضية**	**داخل المدينة من الجهة الشرقية**	**غير معروف**	**1019 هـ**
15	**مدرسة الزيتونة**	**بالجزيرة الخضراء تجاه باب البحر**	**أبو الفتح بن نجم الحنفي**	**1098 هـ**

ثانيًا- موقف العثمانيين من الأوقاف العلمية في مصر:

شهدت مصر خلال العصرين الأيوبي والمملوكي نمواً كبيرًا للأوقاف بشكل عام، وأوقاف المؤسسات العلمية وطلبة العلم بشكل خاص، حيث ساهمت الأوقاف في تمويل التعليم الإسلامي في

---

(21) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س26، ص684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 997هـ.

(22) : س35، ص 641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ.

(23) مصدر الجدول: سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 3، ص217، ق608، بتاريخ 16 ذي القعدة 970؛ نفسه: س26، ص542، ق1539، بتاريخ 4 شعبان 98هـ؛ س 42، ص299، ق856، بتاريخ 8 محرم 1010هـ؛ س45، ص58، ق366، بتاريخ 15 ربيع أول 1035هـ؛ س 46، ص 684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 53هـ؛ س47، ص193، ق449، بتاريخ 15 رمضان 953هـ؛ س26، ص611، ق1659، بتاريخ 30 محرم 998هـ؛ س11، ص611، ق1659، بتاريخ 30 محرم 998هـ؛ س11، ص284، ق664، بتاريخ 26 ذي الحجة 978هـ؛ س43، ص22، ق62، بتاريخ 22 شعبان 1018هـ؛ س43، ص301، ق882، بتاريخ 19 محرم 1029هـ؛ س28، ص 78، ق 24، بتاريخ 1 رمضان 1003هـ؛ س 14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.

مصر زمن سلاطين المماليك وفي فترة السيادة الإسلامية عموماً [24]؛ إذ أدرك سلاطين المماليك أهمية ألأوقاف والأحباس باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تثبت أركان المدرسة ودعمت نظامها ومكانتها من القيام برسالتها في نشر العلم في ذلك العصر؛ حيث بلغت مساحة الأراضي الموقوفة التي حبسها سلاطين المماليك على المدارس والمكاتب "الكتاتيب" والزوايا مائة وثلاثون ألف فدان، هذا بالإضافة إلى البيوت والعقارات والوكالات التجارية التي حبست أيضا على مصالح المؤسسات التعليمية[25].

وبعد غزو العثمانيين لمصر قام السلطان العثماني سليم الأول بالعديد من الإجراءات التي كان من شأنها أن تخضع حجج ملكية الأراضي في مصر لفحص دقيق؛ فإذا أثبت أصحابها ملكيتهم لها بسند صحيح تركت لهم، وإن فشلوا في إثبات ذلك تم مصادرتها للدولة [26]، وعلى الرغم من تملك الدولة العثمانية للجانب الأكبر للأراضي الزراعية في مصر إلا أن السلطان العثماني سليم الأول أصدر مرسوماً سلطانياً مؤرخًا بعام 923هـ/ 1517م إلى المباشرين وولاة الأمور والشادين بعدم التعرض لجهات أوقاف الجوامع والمدارس والمكاتب والمساجد والزوايا والربط وأنواع البر والقربات وجهات الخير والصدقات[27]؛ وبالتالي تضمن المرسوم إبقاء الأوقاف والرزق الإحباسية المرصدة على العلماء والمدارس والزوايا والمساجد والكتاتيب في أيدي مستحقيها والمحافظة على استمرار الجهة المرصدة عليها تلك الأوقاف، وعلى ناظر الأوقاف القيام بتفقد هذه الأوقاف والتفتيش عليها[28].

كما وضعت الدولة العثمانية قانونًا للأوقاف حددت بموجبه عملية حبسها وكيفية استثمارها والتصرف في ريعها، وجاء ذلك ضمن بنود قانون نامة مصر، إذ تضمنت نصوصه المحافظة على أوقاف المدارس والكتاتيب والمساجد والزوايا، ما دامت الجهات التي يمولها الوقف موجودة ومعمورة[29].

إذن يتضح لنا جلياً موقف الدولة العثمانية من أوقاف المدارس والكتاتيب، إذ أدرك سلاطين آل عثمان أهمية تلك الأوقاف والحفاظ عليها؛ لما كانت تقوم به هذه الأوقاف من دور مهم ومؤثر في مسيرة المؤسسات العلمية والدينية، انطلاقاً من الدور الذي كانت تؤديه هذه المؤسسات في إثراء النهضة العلمية وبناء الحضارة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي.

([24]) آدم صبره: الفقر والإحسان في مصر في عصر سلاطين المماليك 1250– 1517م، ترجمة قاسم عبده قاسم، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة، عدد 509، القاهرة 2003،م، ص36.

([25]) سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة 1992م، ص ص 163–164.

([26]) أيمن أحمد محمود: الأرض والمجتمع في مصر في العصر العثماني، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2008، ص41.

([27]) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 44، 1991م، ص ص 28–29.

([28]) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص37.

([29]) نص قانون نامة مصر في مادة 44 على (وإن خلت جهة وقف وجهها قاضي المدينة بمعرفة ناظر الأوقاف إلى مستحقيها من الفقرا والعلما وأهل العلم). كما نصت المادة نفسها على (والرزق الإحباسية "القرى والأراضي الزراعية الموقوفة" تبقى على حالها إذا كانت تصرف على سبيل البر والصدقة فتوجه إلى مستحقيها من الصلحا وما كان منها مشروطا لبعض البقاع أو السبل أو المساجد أو الزوايا والمدارس يبقى على حاله ما دامت هذه الجهات التي يصرف لها موجودة ومعمورة): قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1986م، ص ص 87–88.

ثالثًا- الوقف الخيري ودعم المؤسسات العلمية:

الوقف الخيري: هو ما جُعل ابتداءً على جهة من جهات البر؛ فمن وقف دارًا أو أرضًا ينفق منها على المحتاجين أو على مدرسة وتكون وقفا مؤبدًا[30]، أي تخصيص ريعه من قبل مالك للإنفاق على جهات الخير، مثل المساجد والمدارس والزوايا والبيمارستان وغيرها، وهذا النوع من الأوقاف اتخذت الدولة العثمانية إجراءات عديدة لتسهيل التعامل معه ورعايته[31].

واللافت للنظر أن جميع أوقاف المدارس والكتاتيب في مدينة الإسكندرية كانت أوقافاً خيرية؛ تلك الأوقاف التي اعتبرت بحق هي المصدر الأساسي والوحيد لتمويل بناء المدارس والكتاتيب والإنفاق على مصالحها، كما تنوعت هذه الأوقاف في صور متعددة مثل الأراضي الزراعية أو بيوت للسكن أو أسواق وحوانيت "دكاكين"، أو وكالات تجارية، ونظرا لمكانة العلم والعلماء عند سكان مدينة الإسكندرية وإيماناً منهم بأهمية العلم في إرساء دعائم وأسس الحضارة الإسلامية تسابق الأمراء وبعض الولاة العثمانيون، كما تسابق أيضا العلماء والتجار والأغنياء إلى وقف الكثير من الأراضي والعقارات للإنفاق من ريعها على المدارس والكتاتيب؛ ولذلك تنوعت أشكال الوقف الخيري، كما تنوعت فئات المساهمين فيه على النحو التالي:

1- أوقاف السلاطين والولاة والأمراء:

لقد تسابق السلاطين والولاة والأمراء إلى حبس الأوقاف ورصد ريعها على إنشاء المدارس والكتاتيب والإنفاق على مصالحها، إذا كانوا مدفوعين للقيام بذلك بعدة عوامل منها وأهمها الناحية الدينية والتقوى والتقرب إلى الله، ومنها أيضا اتخاذ المدرسة أداة لدعم مركزهم ودعامة لمساندة حكمهم[32]، وفيما يلي نرصد أوقاف هؤلاء وحجم هذه الأوقاف:

أ- وقف صلاح الدين الأيوبي "صادر الفقهاء والفقراء":

يعتبر هذا الوقف هو أقدم الأوقاف الخيرية على الإطلاق، والذي تم رصده على المدارس والكتاتيب في مدينة الإسكندرية، كما يعتبر صلاح الدين الأيوبي هو أول من أرصد وقف الصادر على الفقهاء والعلماء سنة 572هـ/ 1176م، ويشير المقريزي إلى هذا الوقف بـ"وقف صادر الفرنج على الفقهاء بالإسكندرية" [33]، والملاحظ أن هذا الوقف قد استمر خلال الفترة العثمانية مروراً بالفترة المملوكية، وعرف في الوثائق العثمانية بـ" صادر الفقهاء والفقراء بالثغر السكندري"، ومن ثم شاع بين أهالي الإسكندرية باسم "صادر الفقهاء والفقراء"، كما أشير إليه أيضا بـ"وقف الخمس" باعتبار أن التجار الفرنج كانوا يدفعون خمس قيمة البضائع التي كانوا يحملونها لتصديرها إلى بلدان البحر

([30]) أحمد عوف عبد الرحمن: الأوقاف والحضارة الطبية الإسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، العدد 136، القاهرة، 2006م، ص ص 26-27.

([31]) عبد الرحمن محمد حامد المغربي: أوقاف الطريقة البسطامية في فلسطين، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، تحرير محمد عدنان البخيت، المجلد الثالث، فلسطين، الجامعة الأردنية، عمان 2008م، ص46.

([32]) ليلى عبد اللطيف: المجتمع المصري في العصر العثماني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة 1987م، الطبعة الأولى، ص150.

([33]) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (648- 923هـ/ 1250- 1517)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م، ص64.

المتوسط[34]، كما أضاف العثمانيون ضريبة الخمس هذه على السفن الحربية الأجنبية القادمة إلى الإسكندرية للتزود بالغذاء والماء[35].

وكان يشرف على هذا الوقف ديوان ينَاط به تحصيل إيرادات هذا الوقف سميَّ بـــ"ديوان الخمس وصادر الفقهاء"[36]، ليصرف ما يتم تحصيله سنوياً على العلماء والخطباء بالمدارس والمساجد والكتاتيب، كما ارتبط هذا الوقف ببعض فتاوى السادة العلماء وذلك لتكون سنداً ومستنداً للعلماء وطلاب العلم[37]، وتذكر لنا إحدى وثائق وقف المدرسة البرهانية بمدينة الإسكندرية، أنه كان يصرف لها مبلغ نقدي من المال تحت مسمى "محصول جمرك بندر الإسكندرية" [38]، مشيراً في ذلك إلى وقف صادر الفقهاء والفقراء، هذا بالإضافة إلى ريع الوقف الأصلي للمدرسة، وما يميز هذا الوقف أنه في حالة وفاة أحد العلماء المرصد لهم مرتب من هذا الوقف ينتقل هذا المرتب إلى زوجته وأولاده [39]، وبالتالي يكفل هذا الوقف العلماء وأسرهم من بعدهم.

ب-**وقف سنان باشا:**

تعددت أوقاف ولاة مصر العثمانيين على أعمال الخير والبر، ويشير إلى ذلك محمد عفيفي في دراسته عن الأوقاف بأنها ظاهرة تسترعي الانتباه ويرجع ذلك إلى أن معظم ولاة مصر العثمانيين قد شيدوا لهم أوقافًا؛ رغبة منهم في زيادة الهيئة الاجتماعية أو الأعمال الخيرية[40]. ويعتبر سنان باشا[41] هو أكثر الولاة العثمانيين الذين شيدوا أوقافاً في مصر بصفة عامة وفي مدينة الإسكندرية بصفة خاصة.

ومن الملاحظ أن أوقاف سنان باشا التي رصدها وحبسها على المدارس والكتاتيب في مدينة الإسكندرية، قد تميزت بالتنوع الاقتصادي في مصادرها ما بين عقارات ودكاكين وحمامات عامة وربما جاء هذا التنوع للحفاظ على سيولة واستمرارية عائد الوقف، وفي نهاية القرن السادس عشر أنشأ سنان باشا مدرسة بمدينة الإسكندرية سميت بالمدرسة السنانية [42]، كما أنشاء مكتب "كتاب" مستقل عن المدرسة معد لتأديب الأطفال وتعليمهم [43]، ولضمان استمرار المسيرة العلمية بالمدرسة والمكتب شيد سنان باشا أوقافاً كثيرة للإنفاق عليها تمثلت في حمامين عرفا بـــ"حمامين سنان باشا"

([34]) ناصر أحمد إبراهيم: صادر الفقهاء والفقراء بالثغر السكندري، بحث منشور بمجلة الروزنامة، العدد الرابع 2006م، دار الوثائق القومية، القاهرة، ص ص196-197.

([35]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، س42، ص268، ق859، بتاريخ 30 ذي الحجة 1015هـــ.

([36]) ناصر أحمد إبراهيم: المرجع السابق، ص197.

([37]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 48، ص78، ق24، بتاريخ 30 محرم 1010هـــ.

([38]) نفسه: س 57، ص45، ق118، بتاريخ 1 ربيع أول 1098هـــ.

([39]) نفسه: س 14، ص299، ق1044هـــ، بتاريخ 12 رمضان 987هـــ.

([40]) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص217.

([41]) سنان باشا: هو أول نواب السلطان سليم بن السلطان سليمان قدم إلى مصر في الرابع والعشرين من شهر شعبان 975هـــ، فاستمر والياً إلى أن عزل في رابع جماد الأول سنة 976هـــ، وكانت مدة إقامته تسعة أشهر، وعرف بقوجة، انظر: إبراهيم يونس سلطح، تاريخ مصر العثمانية من خلال مخطوط تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1991، ص144.

([42]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 26، ص684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 997هـــ.

([43]) نفسه: س14، ص379، ق1219 بتاريخ 12 محرم 987هـــ.

[44]، كما وقف أيضاً العديد من الحوانيت "الدكاكين" والوكالات التجارية[45]، كما أنشأ داخل هذه الوكالات رباع "غرف مصطفة" خصص جزء منها لسكنى الفقهاء والعلماء والطلاب المغتربين[46].

ج- وقفا الأمير رجب كتخدا والأمير يحيى باشا:

في واقع الأمر لم يكن الولاة هم فقط من اهتموا بحبس الأوقاف على المدارس والكتاتيب؛ بل نجد أيضاً الأمراء الذين اهتموا بتشييد الكتاتيب وحبس الأوقاف عليها للإنفاق من ريعها على مصالحها؛ ومن هؤلاء الأمير رجب كتخدا الذي أنشأ مكتب لتأديب الأطفال وتعليمهم قراءة القرآن الكريم والقراءة والكتابة، كما أنشأ بيت أعلى المكتب وصهريج مياه وسبيل أسفله؛ وذلك كوقف يصرف ريعه على مصالح المكتب ونفقات المدرسين والطلاب [47]، وفي نفس الإطار جاء اهتمام الأمير يحيى باشا بالأطفال الصغار الأيتام إذ أنشأ مكتب آخر لتأديب الأطفال وتعليمهم، كما أستصدر له أمر كريم للإنفاق على المكتب من ريع وقف صادر الفقهاء والفقراء [48]، بالإضافة للوقف الأصلي الذي حبسه على مصالح هذا المكتب.

2- أوقاف التجار والأغنياء:

كانت مدينة الإسكندرية وما زالت واحدة من أهم المدن المصرية التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم على البحر المتوسط، لكونها ميناء تجاري مهم جعلها من أهم الثغور المصرية، ومركزًا تجاريًا يربط الشرق بالغرب، وأيضا من أهم محطات الحجاج المغاربة القادمين من الغرب أو العائدين من الحج[49]، وبالتالي نتج عن ذلك احتكاك بين هؤلاء المغاربة وسكان المدينة من المصريين [50]، وكان هذا الاحتكاك على المستوى العلمي والتجاري؛ وذلك نظرًا لما كانت تتمتع به مدينة الإسكندرية بوجود الكثير من الأسواق التجارية والتجار، كما أن المغاربة قد تعرفوا على النشاط التجاري الضخم في مصر من خلال قافلة الحج، ومن ثم كان ذلك وراء اتخاذ عدد كبير منهم قرار النزوح والاستقرار في مصر[51]، وكانت مدينة الإسكندرية هي إحدى المدن المصرية التي سيطر فيها المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية، مما جعلها مدينة مغربية على أرض مصرية[52].

ويبدو أن ذلك قد شكل من التجار المغاربة في مدينة الإسكندرية طبقة رأسمالية، امتلكت ثروة هائلة من التجارة، لذا اتجهوا إلى إنشاء المدارس والكتاتيب وحبسوا عليها العديد من العقارات والدكاكين والأراضي الزراعية، وكانوا مدفوعين بعدة عوامل كان من أهمها الناحية الدينية والتقوى والتقرب إلى الله، ومن اتخاذ المدرسة أو المكتب أداة لدعم مكانتهم ووجهاتهم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال ما قام به الخواجا "التاجر" النجمي عثمان بن الخواجا زين الدين شحاذة القسطنطيني برصد

([44]) نفسه: س 47، ص208، ق534، بتاريخ30جماد آخر 1035هـ.
([45]) نفسه، س48، ص275، ق 195، بتاريخ 8 ربيع أول 1085هـ.
([46]) نفسه، س42، ص218، ق708، بتاريخ 3 ربيع أول 1010هـ.
([47]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س85، ص164، ق192، بتاريخ أول ربيع أول 1176هـ.
([48]) نفسه، س90، ص502، ق602، بتاريخ 21 ذي القعدة 1182هـ.
([49]) يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية من مطلع التاريخ حتى عام 1912، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 34، القاهرة، ص68.
([50]) ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة، عدد 265، القاهرة 2006م، ص118.
([51]) حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 275، القاهرة 2008م، ص ص 32-33.
([52]) حسام محمد عبد المعطي: المرجع السابق، ص34.

وحبس وقف قام الصرف منه على إنشاء مدرسة ألحق بها مكتب مُعد لتأديب الأطفال، وحملت هذه المدرسة اسمه.

وأشارت إليها إحدى وثائق المدرسة "بالمدرسة النجمية" بمنطقة الجزيرة الخضراء بمدينة الإسكندرية، ولاستمرار المسيرة التعليمية بالمدرسة أراد زيادة تمويلها بوقف قد أرصده على سبيل قد خرب واندثر، فاستصدر أمر بموافقة قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية بنقل وقف هذا السبيل وضمه إلى وقف المدرسة(53).

أما الخواجا "التاجر" الحاج محمد الجبالي الشهير بقراجا فقد قام بإنشاء مسجد ألحق به مكتب معد لتأديب أطفال المسلمين وتعليمهم القرآن الكريم، وأنشأ صهريجاً معد لتوفير الماء العذب للواردين على المسجد والمكتب من المسلمين، كما أنشأ أيضًا بيتًا جعله وقفاً يصرف بيعه على المكتب لتوفير نفقاته(54)، وفي نفس الإطار قام الخواجا يونس بن المرحوم بركات الأزدي بتشييد وقف يصرف منه على الزاوية والمكتب المعدين لتعليم وتأديب الأطفال بالجزيرة الخضراء (55). كما قام الخواجا شمس الدين محمد بن الخواجا عثمان بتشييد وقف ينفق من ريعه على المدرسة العوضية بالمدينة(56).

3- أوقاف العلماء:

في حقيقة الأمر أنه كان للعلماء أيضاً نصيب في تشييد الأوقاف وحبسها على مصالح المدارس والكتاتيب، وبخاصة العلماء المغاربة الذين جاءوا إلى مدينة الإسكندرية من بلاد المغرب العربي بما حملوه من علم وفقه، أو أثناء عودتهم من الحج واستقرارهم في المدينة ومن هؤلاء ما نراه من الشيخ العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ بدر الدين حسن الشهير نسبه بالشيرازي المالكي، الذي قام بإنشاء مدرسة تعليمية بمنطقة الجزيرة الخضراء خارج مدينة الإسكندرية، وحرصاً منه على ضمان استمرار المسيرة العلمية للمدرسة تلك عمل على زيادة مواردها؛ فحصل على موافقة من القاضي الشرعي بمحكمة الإسكندرية الشرعية بنقل وقفه الذي أرصده على ضريح أبو بكر المحروقي الذي آل إلى الخراب إلى وقف هذه المدرسة (57)، كما أنشأ الشيخ العلامة محمد بن الشيخ خلاص مدرسة داخل ثغر الإسكندرية ورصد وحبس عليها وقفا تمثل في أراضٍ زراعية بمنطقة أبي قير وكان داخل سوق شرقي بالمدينة، وجنينة بها أشجار فاكهة بالجزيرة الخضراء، واشترط أن يتم الإنفاق من ريع كل هذا الوقف على مصالح المدرسة المعروفة بمدرسة الشيخ خلاص أو المدرسة الخلاصية(58).

كما قام الشيخ شمس الدين البنوفري بإنشاء مدرسة بمدينة الإسكندرية عرفت بالمدرسة البنوفرية، وشيد لها وقفاً تمثل في بيت للسكنى يصرف إيجاره على مصالح المدرسة والمدرسين والطلبة(59)، كما استطاع أيضا الحصول على موافقة قاضي مدينة الإسكندرية بالحصول على جزء من وقف صادر الفقهاء والفقراء بالإسكندرية؛ وذلك للإنفاق منه على طلبة العلم المنسوبين إليه والدارسين بتلك المدرسة(60)، ووقف أيضا العلامة الصوفي الشيخ محمد فخري قطعة أرض زراعية لينفق من

---

(53) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 43، ص290، ق854 بتاريخ 15 صفر 1019هـ.
(54) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جمادى أول 1089هـ.
(55) نفسه: س 85، ص405، ق488، بتاريخ 19 جماد ثان 1180هـ.
(56) نفسه: س 43، ص301، ق882، بتاريخ 19 محرم 1019هـ.
(57) ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية في مصر، المرجع السابق، ص119.
(58) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، س 35، ص413، ق999، بتاريخ 30 صفر 1015هـ.
(59) نفسه: س 45، ص184، ق445، بتاريخ 30 جماد آخر 1035هـ.
(60) نفسه: س 28، ص78، ق24، بتاريخ 1 رمضان 1003هـ.

ريعها على مدرسته الموجودة داخل ثغر الإسكندرية والمعروفة بالمدرسة الفخرية [61]، وليصرف من ريعها أيضا على أرباب الوظائف بالمدرسة[62].

ويتضح لنا من العرض السابق مدى الاهتمام بحبس الأوقاف ورصد ريعها على المؤسسات التعليمية، تلك الأوقاف التي تميزت بتنوعها وتنوع فئات المساهمين فيها.

([61]) نفسه: س90، ص280، ق438، بتاريخ 6 ربيع أول 1182هـ.

([62]) نفسه: س42، ص296، ق916، بتاريخ 10 ذي القعدة 1010هـ.

والجدول التالي يوضح بالتفصيل اسم المدرسة، وصاحب الوقف، والوقف، والتوزيع الجغرافي للوقف[63] واسم المكتب، وصاحب الوقف، والوقف، والتوزيع الجغرافي للوقف[64].

اسم المدرسة أو المكتب	صاحب الوقف	الوقف	التوزيع الجغرافي للوقف
المدرسة الأنصارية	الشيخ جابر الأنصاري	ثلاثة قطع أراضي ملاحات لاستخراج الملح.	ظاهر مدينة الإسكندرية
المدرسة الفتحية النجمية	الخواجا عثمان القسطنطيني	دكان بسوق شرق المدينة	سوق شرق المدينة
المدرسة الخلاصية	الشيخ محمد بن خلاص	غيطان زراعية – دكان – دار للسكنى	أبي قير- سوق شرق
المدرسة الواسطية	أبي الفتح الواسطي	رحبة لبيع الغلال- غرفة للسكنى	داخل الإسكندرية
المدرسة التمرازية	الشيخ حسن الدلنجاوي	بيت للسكنى	الجزيرة الخضراء
المدرسة التكريتية	زين الدين بن فتح الله القرشي	دار للسكنى- وكالة تجارية	السوق القديم بالمدينة
مدرسة الصباغ	وقف صادر الفقهاء	مرتب نقدي شهري من وقف الصادر	جمرك الإسكندرية
المدرسة البرهانية	الشيخ برهان الدين	خمسة بيوت معدة للسكنى	داخل المدينة
المدرسة السنانية	سنان باشا	حمامين – دكانين – وغرف لسكنى التجار الأجانب	وسط المدينة
المدرسة الفخرية	الشيخ محمد فخري	أراضي زراعية	
المدرسة البنوفرية	الشيخ محمد البنوفري	مملحة لاستخراج الملح- مرتب شهري من وقف الصادر	داخل المدينة
المدرسة العوفية	غير معروف	أراضي زراعية- جنينة فاكهة- ثلاث وكالات تجارية	
مكتب المدابغي	محمد المدابغي	بيت أو دار مُعد للسكنى.	الجزيرة الخضراء
مكتب الأمير رجب كتخدا	الأمير رجب كتخدا	دار معد للسكنى- صهريج لبيع المياه	الجزيرة الخضراء
مكتب سنان باشا	سنان باشا	وكالة تجارية	داخل مدينة الإسكندرية
مكتب يحيى باشا	وقف صادر الفقهاء	مرتب نقدي شهري من محصولات الوقف	جمرك الإسكندرية
مكتب الخواجا قراجا	محمد الجبالي المعروف بقراجا	مرتب نقدي قدره 16 قرش سنويا	
مكتب نافع الأزدي	الزيني يوسف بن بركات الأزدي	دار مُعد للسكنى	الجزيرة الخضراء

(63) مصدر الجدول: سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 3، ص217، ق608، بتاريخ 16 ذي القعدة 970؛ نفسه: س26، ص542، ق1539، بتاريخ 4 شعبان 98هـ؛ س 42، ص299، ق856، بتاريخ 8 محرم 1010هـ؛ س45، ص58، ق366، بتاريخ 15 ربيع أول 1035هـ؛ س 46، ص 684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 53هـ؛ س47، ص193، ق449، بتاريخ 15 رمضان 953هـ؛ س26، ص611، ق1659، بتاريخ 30 محرم 998هـ؛ س11، ص611، ق1659، بتاريخ 30 محرم 998هـ؛ س11، ص284، ق664، بتاريخ 26 ذي الحجة 978هـ؛ س43، ص22، ق62، بتاريخ 22 شعبان 1018هـ؛ س43، ص301، ق882، بتاريخ 19 محرم 1029هـ؛ س28، ص 78، ق 24، بتاريخ 1 رمضان 1003هـ؛ س 14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.

(64) مصدر الجدول: سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية، س 14، ص379، ق1213، بتاريخ 12 محرم 987هـ؛ نفسه: س35، ص641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ؛ س، 43، ص58، ق236، بتاريخ 15 صفر 1018هـ؛ س43، ص290، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـ؛ س 54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جمادى أول 1089هـ. س85، ص164، ق192، بتاريخ 1 ربيع أول 1176هـ؛ س90، ص502، ق602، بتاريخ 1 ذي القعدة 1182هـ.

رابعًا- جهات الصرف:

كان الهدف من وراء الوقف الذي يتم حبسه على المدارس والكتاتيب هو المحافظة على استمرارية مسيرة هذه المدارس وتلك الكتاتيب، ومن ثم استمرار المسيرة العلمية داخل المؤسسات العلمية في مدينة الإسكندرية، والتي تميزت مصادر الإنفاق عليها بالتنوع ما بين عقارات ووكالات تجارية وأراضي زراعية ودكاكين.

وينبغي أن يقال إن الخدمات المتنوعة التي كانت تقدمها المدرسة أو يقدمها المكتب "الكُتاب" سواء أكانت تتعلق بهيئة التدريس والطلبة أو بالوظائف الإدارية والخدمية للوقف أو المدرسة على حد سواء كانت تتوقف على دخل المدرسة المتحصل من الوقف، ومن ثم يتحكم ذلك في اتساع الوظائف أو تقليصها. وقد انقسمت وتعددت أوجه النفقات التي تنفق على المؤسسات العلمية فيما يلي:

1- المنهج الدراسي:

يتبين لنا من خلال الوظائف التي تقدمها مدارس وكتاتيب مدينة الإسكندرية في العصر العثماني والتي تتضح من خلال أوجه الصرف التي تقدمها الأوقاف أن المنهج الدراسي والتدريس وهيئة التدريس تأتي في مقدمة أوجه الصرف والتي تتمثل في التالي:

أ- تأديب الأطفال وتعليمهم:

والجدير بالذكر أن بعض الواقفين قد حرصوا على الاهتمام بالأطفال وتعليمهم وخاصة اليتامى منهم والفقراء الذين يهدف صاحب الوقف إلى تعليمهم ورعاية شئونهم، ولذلك أنشأ هؤلاء الكتاتيب وحبسوا عليها الأوقاف. وينبغي الإشارة إلى أن وثائق الأوقاف توضح لنا أن الكتاتيب كانت نوعين: أولهما: الكتاتيب الملحقة ببعض المدارس عند إنشاءها، إذ تتضمن نفقات المدارس التي وردت بوثائق بعض الأوقاف الى وظيفة "تأديب الأطفال وتعليمهم "، ومن المدارس التي ألحق بها كتاب هي المدرسة الدمامنية(65)، كما خصص الواقف لمن يقوم بوظيفة "مؤدب" لتأديب الأطفال وتعليمهم في كل شهر خمسة عشر نصف فضة وذلك من ريع الوقف(66).

أما المدرسة التمرازية فقد ألحق بها هي الأخرى مكتب، وقرر لمن يقوم بوظيفة تأديب الأطفال وتعليمهم بمكتب المدرسة من ريع الوقف في كل يوم نصف واحد بواقع ثلاثين نصف فضة شهرياً (67)، وتجب الإشارة إلى أن بعض الواقفين قد حرص على زيادة ريع الوقف وذلك لتزايد نفقات المدرسة الملحق بها مكتب؛ فعلى سبيل المثال وافق قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية على نقل ريع وقف السبيل المعروف باليميمة لينفق على مصالح المكتب الملحق بالمدرسة(68).

وثانيهما: أن بعض الواقفين حرصوا على إنشاء المكاتب "الكتاتيب" مستقلة، كما حرصوا أيضاً على أن تكون أوقافها مستقلة بها؛ وبالتالي كانت الكتاتيب تبنى مستقلة عن غيرها من مؤسسات الوقف، وكان النمط الشائع في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني هو بناء المكتب فوق سبيل يقدم الماء للعامة، وأسفل البيت لينفق من ريعه على مصالح المكتب(69)،وتذكر لنا وثيقة وقف سنان باشا على المكتب المعروف باسمه بنص "وظيفة قراءة الأطفال وتعليمهم كتاب الله تعالى بالمكتب المستجد الإنشا وقف حضره المقام المعظم سنان باشا" وكانت مخصصات الوظيفة هي ثلاثون نصف من الفضة

---

(65) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 43، ص 100، ق285، بتاريخ 22 ذو الحجة 1018هـ.
(66) نفسه: س 43، ص58، ق236، بتاريخ 15 صفر 1018هـ.
(67) نفسه: س35، ص641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ.
(68) نفسه: س43، ص290، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـ.
(69) نفسه: س 85، ص164، ق230، بتاريخ 15 ربيع أول 1176هـ.

الجديدة بواقع نصف واحد كل يوم[70]، على أن يصرف ذلك من ريع الحمامين المعروفين بحمامي سنان باشا.

وتشير وقفية حسين أغا وكيل طائفة عسكر القرمان بمدينة طرابلس بالمغرب أنه قرر ورصد ستة عشر قرشاً على مصالح الكتاب الذي أنشأه وألحقه بمسجده فكان ما هو مخصص لمؤدب الأطفال كما أشارت إليه وثيقة الوقف بنص "ما هو وظيفة مؤدب لتأديب الأطفال في تعليمهم القرآن كل سنة قرش واحد[71].

ب- قراءة القرآن وعلومه:

قراءة القرآن الكريم على القراءات السبع وتعليم علم القراءات كانت من أهم وأجل الوظائف التي يتم الإنفاق عليها من ريع الوقف، إذ تشير إليها وثائق الوقف بـــ"وظيفة قراءة جزء شريف من أجزاء الربعة الشريفة مع جماعة القراء في كل يوم بعد صلاة الظهر بالمدرسة" إذن كانت قراءة القرآن الكريم وعلم القراءات يدرس بالمدرسة بعد صلاة الظهر [72]، وثمة وثيقة وقف أخرى تشير إليها بـــ"قراءة مصحف شريف"[73]، وبالتأكيد كان يرافق قراءة القرآن بطبيعة الحال دراسة علومه وتفسيره.

وكانت المدرسة السنانية والمدرسة الفتحية النجمية من أكثر المدارس بالمدينة التي يقرأ فيها القرآن بالربعة الشريفة، وقد حددت وثائق الوقف ما كان يتقاضاه القراء فكان المرتب المخصص من ريع الوقف لمن يقوم بقراءة القرآن وتدريس علومه عشرون نصف فضة شهرياً بواقع ثلثي نصف يومياً[74]، مع ملاحظة أننا وجدنا مرتب القراء كان موحداً في وثائق وقف المدارس الأخرى.

ج- الفقه وعلوم الحديث:

الفقه في اللغة الفهم أو معرفة باطن الشيء والوصول إلى أعماقه وفي الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية؛ وبالتالي هو علم الشريعة المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والاجتهاد المطلق والفقيه هو الذي يقوم بتدريس الفقه والتأليف فيه[75].

وقد وجد في مدينة الإسكندرية ثلاث مدارس يدرس فيها الفقه وعلوم الحديث، إذ توضح لنا تقارير الوظائف المتعلقة بوقف المدرسة الأنصارية إن الفقه كان يدرس فيها حيث تم تعيين الشيخ العلامة شهاب الدين يونس الشهير نسبه بابن قراقور السكندري الحنفي في وظيفة تدريس فقه حنفي بتلك المدرسة، وكانت مخصصات تلك الوظيفة تصرف له من ريع وقف المدرسة وهي عشرة أنصاف فضة كل يوم[76]، بينما نجد أن المدرسة الدمامنية كان يدرس فيها الفقه المالكي والتي شرط الواقف في وقفه بأن من يقوم بتدريس الفقه المالكي لابد وأن يكون أيضاً ناظراً للمدرسة ومصالحها، وأن يصرف له من ريع الوقف ثلاثون نصفً فضة شهرياً[77].

([70]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س14، ص379، ق1213، بتاريخ 12 محرم 987هــ.
([71]) نفسه: س54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جماد أول 1089هــ.
([72]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 26، ص684، ق1856، بتاريخ 12 رمضان 397هــ.
([73]) نفسه: س26، ص620، ق1714، بتاريخ 4 صفر 998.
([74]) نفسه: س 37، ص47، ق344 بتاريخ 5 رجب 1020هــ.
([75]) ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية في مصر، المرجع السابق، ص ص 197–198.
([76]) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س29، ص393، ق 1143، بتاريخ 30 شعبان 1000هــ.
([77]) نفسه: س43، ص317، ق935، بتاريخ 30 ذي الحجة 1018هــ.

ويبدو أن المدرسة التكريتية قد اختصت في الأساس بتدريس الحديث الشريف من رواية وسند[78]، هذا بالإضافة إلى تدريس بعض العلوم الأخرى وشرط الواقف بأن من يقوم بتدريس الحديث في المدرسة لابد وأن يقوم بقراءة بعض الأحاديث النبوية وشرحها في الزاوية المعروفة أيضا بالتكريتية التابعة للمدرسة المذكورة[79].

د- تعليم الصلوات الخمس وأحكامها:

على الرغم من أن وظيفة المدرسة كانت في الأساس تأدية الوظيفة التعليمية إلا أنه قد أقيمت بها الشعائر الدينية واتخذت كمسجد تقام فيها الصلوات الخمس وصلاة الجمعة والعيدين أيضا[80]، وثمة ملاحظة هي أداء الصلوات الخمس في المدارس على الرغم من وجود العديد من الجوامع والمساجد بالمدينة التي لا يخلو حي أو شارع من أحيائها وشوارعها من وجود جامع أو مسجد، وربما كان السبب في ذلك هو الرغبة في تعليم الطلاب من الأطفال الصغار مبادئ الصلاة وأحكامها. وقد أشارت وثائق الوقف إلى هذه الوظيفة بـــ "وظيفة إمامة الأوقاف الخمس بالمدرسة"[81]، وتبين لنا وثائق أوقاف المدارس الواردة بسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية مدارس في مدينة الإسكندرية كانت تقام بها الصلوات الخمس وتعليم مبادئها وأحكامها للأطفال وهم المدرسة الواسطية [82]، والمدرسة التمرازية[83]، والمدرسة الخلاصية[84]، والمدرسة الفتحية النجمية، وكانت مخصصات هذه الوظيفة تصرف ريع الوقف، واللافت للنظر أنها كانت موحدة في المدارس الأربعة؛ حيث كان يتقاضى صاحبها في كل شهر خمسة عشر نصف فضة بواقع نصف نصف يوميًا[85].

هــ- التصوف:

ثمة ملاحظة مهمة وهي أن بعض المدارس في مصر في العصر المملوكي كانت تضم في أركانها جانبا للمتصوفة؛ وبالتالي كانت المدرسة مقرًا للدرس واجتماع الصوفية أيضا، وإن بعض الصوفية هم أنفسهم طلاب للعلم[86]، ويبدو أن هذا الأمر قد استمر خلال العصر العثماني حيث تمدنا وثائق الوقف بدلالات مهمة حول وجود مدرستين في مدينة الإسكندرية كانت تضم في أركانها وبين طلابها بعض الصوفية، على أنه ينبغي علينا أن نشير إلى أن وثائق أوقاف هذه المدارس لم تشر صراحة على ما كان يصرف لهؤلاء المتصوفة، لكن من المؤكد أن بعض النفقات المخصصة للمدارس من ريع أوقافها كان يصرف منها جزء على هؤلاء ومنها المدرسة البرهانية التي عرفت بقاعة البرهانية [87]، وهذا المسمى له دلالة مهمة على وجود نشاط صوفي داخل المدرسة. والمدرسة المعروفة بالزيتونية رباط السادة الوفائية[88]، أما المدرسة البنوفرية التي أشارت إحدى وثائقها إلى

---

(78) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 60، ص32، ق58، بتاريخ 30 ذي الحجة 1113هـــ.

(79) نفسه: س260، الوثيقة السابقة.

(80) صلاح أحمد هريدي: التعليم في مصر في القرن الثامن عشر، الإسكندرية 1999، ص28.

(81) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س26، ص569، ق1595 بتاريخ 16 جماد أول 987هـــ.

(82) نفسه: س45، ص158، ق366، بتاريخ 15 ربيع أول 1035هـــ.

(83) نفسه: س42، ص299، ق856، بتاريخ 8 محرم 1010هـــ.

(84) نفسه: س26، ص569، ق159، بتاريخ 16 جماد أول 987هـــ.

(85) نفسه: س43، ص290، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـــ؛ نفسه: س 26، ص569، ق1595، بتاريخ 16 جماد أول 987هـــ.

(86) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، المرجع السابق، ص339.

(87) سجلات محكمة الإسكندرية: س26، ص542، ق1314، بتاريخ 4 شعبان 998هـــ.

(88) نفسه: س26، ص611، ق1659 بتاريخ 30 محرم 998هـــ.

تعيين الشيخ جمال الدين بن الشيخ عبد الله خادمًا للفقراء وشيخاً للمداحين بالمدرسة البنوفرية بثغر إسكندرية[89].

2- الوظائف الإدارية والمالية:

تأتي الوظائف ذات الطابع الإداري والمالي المتعلقة بالمدارس وأوقافها في المرتبة الثانية من حيث جهات الصرف من ريع أوقاف المدارس والكتاتيب، على أنه يجب الإشارة إلى أننا سوف ندمج الحديث عن الجهاز الإداري والمالي للمدارس والكتاتيب مع جهات الصرف عليها وهي على النحو التالي:

أ- ناظر الوقف:

هو بمثابة المشرف العام على الوقف، ويتم تعيينه من قبل قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية[90]، على أن يتوفر في الناظر ثمة شروط أقرها الواقف في وقفه ويقوم بتنفيذها القاضي وهي أن يتوفر فيه الأهلية والاستقامة والأمانة[91]، وفي غالب الأحيان كان ناظر الوقف هو أيضاً ناظر المدرسة والمتحدث على مصالحها[92]، ومن المهام التي يقوم بها هي القيام بمراقبة الحالة المعمارية للوقف وإبلاغ القاضي في حالة احتياجها للعمارة والترميم[93]، وإلى جانب ذلك كان بمثابة المتحدث على الوقف لدى القضاة فيما يتعلق بإيجار أوقاف المدرسة من عقارات وأطيان ووكالات تجارية[94] والمشرف على جباية ريع الوقف وقبض محصولاته[95]، ويلاحظ أن مخصصات هذه الوظيفة التي تصرف من ريع الوقف تراوحت واختلفت من مدرسة لمدرسة أخرى، حيث نجد أن مخصصات الوظيفة من ريع وقف المدرسة البرهانية بلغت ثلاثين نصف فضة؛ بينما نجد أن مخصصات الوظيفة من ريع وقف المدرسة التمرازية بلغت خمسة عشر نصفً فضة شهريًا[96]، وربما يأتي هذا التفاوت من اختلاف حجم وقف مدرسة عن الأخرى[97].

ب- جابي الوقف:

تعتبر وظيفة جابي الوقف من الوظائف المهمة للشئون المالية للوقف، وتتحدد مهام وظيفته من طبيعة لقبه، إذ يختص بتحصيل ريع الوقف ومحصولاته[98]، وكان يتم تعيينه من قِبَل قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية[99]، ولابد من أن يتصف بعدة صفات منها الاستقامة والأمانة، وكان يحدد قاضي الإسكندرية ما يتقاضاه صاحب هذه الوظيفة من ريع وقف المدرسة، حيث بلغت مخصصات هذه الوظيفة لجابي المدرسة البرهانية عشرة أنصاف فضة شهرياً[100].

---

(89) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية:: س26، ص542، ق 1539، بتاريخ 4 شعبان 998هـ.
(90) نفسه: س14، ص287، ق1010، بتاريخ 30 شوال 987هـ.
(91) نفسه: س35، ص413، ق999 بتاريخ 30 صفر 1015هـ.
(92) نفسه: س14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.
(93) نفسه: س42، ص296، ق916، بتاريخ 10 ذي القعدة 1010هـ.
(94) نفسه: س37، ص47، ق344، بتاريخ 5 رجب 1020هـ.
(95) نفسه: س26، ص542، ق1539، بتاريخ 4 شعبان 998هـ.
(96) نفسه: س35، ص641، ق739، بتاريخ 18 محرم 1015هـ.
(97) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادي، المرجع السابق، ص98.
(98) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س 7، ص384، ق625، بتاريخ 9 صفر 981هـ.
(99) نفسه: س12، ص677، ق881، بتاريخ 17 ربيع الثاني 986هـ.
(100) نفسه: س48، ص75، ق195، بتاريخ 8 ربيع الأول 1058هـ.

ج- كاتب الوقف:

كانت وظيفة كاتب الوقف من الوظائف التي أُنيطَ بصاحبها كتابة مصاريف الوقف، وكتابة كل ما يتعلق بمصالح المدرسة وأوقافها، إذ اختص حسين جلبي كاتب وقف المدرسة السنانية بتحرير كل ما يتعلق بمسقفات الوقف وكانت مخصصات هذه الوظيفة عشرة أنصاف فضة كل شهر[(101)].

د- شاهد الوقف:

حرصت بعض الأوقاف على وظيفة الشاهد، ومنها أوقاف المدارس، وكانت هذه الوظيفة ذات مهام رقابية بحيث يكون صاحبها رقيباً على أحوال الوقف وموظفيه[(102)]، فقد ذكرت مهام الشاهد في إحدى وثائق وقف مدرسة سيدي جابر الأنصاري بنص "شاهد على وقف مدرسة سيدي جابر ومقامه وعلى ما يقبض من متحصل الملاحات وقف المدرسة وما يصرف منه" [(103)]، وكانت مخصصات الوظيفة هي عشرة أنصاف فضة شهرياً[(104)].

3- وظائف الخدمات:

لقد أمدتنا وثائق الأوقاف الخاصة بالمدارس في مدينة الإسكندرية بالعديد من وظائف الخدمات التي تقوم بأداء مصالح المدرسة سواء أكان ذلك يقدم لهيئة تدريس هذه المدارس أو لطلابها، ومن تلك الوظائف وظيفة المزملاتي وهو الذي يقوم بمهمة توفير الماء وملئ الحنفية للوضوء، أو ماء الشرب وملئ فسقية المدرسة[(105)]، ووظيفة الفراشين الذين يقومون بنظافة المدرسة وكنسها[(106)]، وكان في كل مدرسة رجل واحد لكل وظيفة من هذه الوظائف، وبلغ إجمالي المخصص لتلك الوظائف جميعها بالإضافة إلى جهات صرف قراءة المصحف والإمامة والآذان وشراء بعض مستلزمات للمدرسة 580 نصف في السنة ضمن جهات صرف المدرسة البرهانية[(107)] وقد اختلفت مخصصات هذه الوظائف من مدرسة لأخرى تبعا لحجم وريع الوقف.

4- عمارة المدارس وترميمها:

تأتي عملية عمارة وصيانة وترميم المدارس والكتاتيب من الأولويات من حيث جهات الصرف، ولذلك ظهر الاهتمام الواضح من جانب الأوقاف بالصيانة الفنية والمعمارية للأوقاف وهو ما كان يعرف في وثائق الأوقاف بـــ"عمارة المدارس" وربما يرجع السبب وراء ذلك هو إدراك الواقف لأهمية الدور الذي تقوم به المدرسة كمؤسسة تعليمية، وكانت عمارة المدارس وصيانتها تقع بشكل دائم تحت إشراف القضاء[(108)]، وكان ناظر الوقف وناظر المدرسة لا يقومان بعمارة المدرسة وترميمها والصرف عليها من ريع الوقف دون إذن سابق من قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية [(109)].؛ فعلى سبيل المثال التمس الشيخ شهاب الدين أبي العباس البرجي المالكي الناظر على المدرسة الدمامنية

---

(101) محمد عفيفي: الأوقاف، المرجع السابق، ص96.

(102) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س16، ص244، ق571، بتاريخ 15 شعبان 970هـــ.

(103) نفسه: س48، ص75، ق195، بتاريخ 8 ربيع أول 1098هـــ.

(104) نفسه: س45، ص 158، ق366، بتاريخ 15 ربيع أول 1035هـــ.

(105) نفسه: س12، ص677، ق1881، بتاريخ 17 ربيع الثاني 986هـــ.

(106) نفسه: س 54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جماد أول 1089هـــ.

(107) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س43، ص90، ق854، بتاريخ 15 صفر 1019هـــ.

(108) نفسه: س26، ص620، ق1714، بتاريخ 4 صفر 988هـــ.

(109) نفسه: س85، ص164، ق192، بتاريخ 1 ربيع أول 1176هـــ؛ س26، ص542، ق1539، بتاريخ 4 شعبان 998هـــ.

وأوقافها من قاضي محكمة الإسكندرية استصدار أمر بالكشف على المدرسة لتعرضها للخراب وذلك للحصول على إذن من القاضي بالصرف على ترميم المدرسة وصيانتها[110].

وكان على ناظر المدرسة وأوقافها تقديم كشف مفصل بما تحتاج إليه المدرسة من نفقات، وهذا ما قام به ناظر المدرسة التكريتية وشيخ طائفة البنائين وإشهادهما لدى القاضي بترميم المدرسة واستيفائهم أجورهم من ناظر المدرسة التي بلغت نفقات ترميمها وصيانتها وعمارتها المتقطعة من ريع الوقف 412.5 نصف فضة في السنة[111].

5- عمارة عقارات أوقاف المدارس "الصيانة والترميم":

كانت عمارة أوقاف المدارس المتمثلة في عقارات وبيوت ووكالات تجارية أحد جهات الصرف ومن أهمها ؛ وذلك للحيلولة دون تداعيها وخرابها هذا بالإضافة على استمرار تدفق ريع الوقف، لأن إهمالها قد يؤدي إلى خراب المدرسة التي ينفق عليها من ريع هذا الوقف؛ لذلك كان القاضي يشدد على ناظر الأوقاف بضرورة الاهتمام بترميم وصيانة عقارات أوقاف المدرسة، وذلك ما حدث بالفعل في حالة تصدع وخراب الثلاث وكالات التجارية التي كان يصرف من ريعها على مصالح المدرسة الدمامنية[112]، وكان ذلك يتم بعد الحصول على إذن قاضي الإسكندرية بالموافقة على صرف نفقات الترميم والصيانة، فعلى سبيل المثال حصل ناظر المدرسة البرهانية على إذن بالصرف على ترميم وصيانة عقارات وقف المدرسة المتمثل في أربعة دكاكين وخمسة بيوت يصرف من ريعها على المدرسة ومصالحها[113] والشيء نفسه حدث فيما يتعلق بأوقاف المدرسة التكريتية[114].

6- توفير مياه الشرب:

اشترط بعض الواقفين في أوقافهم توفير المياه العذبة للشرب منها داخل المدارس والكتاتيب المرصد عليها ذلك الوقف، حيث اعتبر توفير المياه من الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها الأوقاف، وفي العصر العثماني جرت العادة أن يلحق بالمدرسة صهريج وفسقية المدرسة، وأن يلحق السبيل بالمكتب وفي الغالب كان أسفل المكتب [115] نظرا لأن الحصول على المياه في مدينة الإسكندرية في ذلك الوقت كان من الأمور الشاقة، لأن المياه كانت تصل المدينة عن طريق فرع صغير متفرع من نهر النيل وتستمر فيه لمدة شهر واحد، ولذلك كان السكان يقومون بتخزين المياه في الصهاريج [116]، ومن أجل ذلك أنشأ بعض الواقفين صهاريج للمياه، فتذكر لنا وثيقة وقف المدرسة الفتحية النجمية بنص "وملئ الصهاريج والأباريق" حيث كان يصرف من ريع الوقف على شراء المياه العذبة وملئها في الصهاريج وأيضا شراء أباريق وأدلية لتوزيع المياه [117]، أما المدرسة البرهانية فكان يصرف من ريعها على ملئ الحنفية وفسقية المدرسة، كما لم يقتصر استخدام المياه للشرب فقط بل وللوضوء أيضا[118].

---

(110) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س43، ص317، ق935، بتاريخ 20 ذي الحجة 1018هـ.

(111) نفسه: س11، ص66، ق229، بتاريخ 9 شعبان 978هـ.

(112) نفسه: س43، ص317، ق935، بتاريخ 20 ذي الحجة 1018هـ.

(113) نفسه: س14، ص278، ق1004، بتاريخ 23 ذي القعدة 987هـ.

(114) نفسه: س11، ص66، ق229، بتاريخ 9 شعبان 978هـ.

(115) أيمن أحمد محمد: صفحات من تاريخ مدينة الإسكندرية في العصر العثماني، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص31.

(116) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س26، ص620، ق1714، بتاريخ 998هـ.

(117) نفسه: س12، ص677، ق1881، بتاريخ 17 ربيع الثاني 986هـ.

(118) نفسه: س43، ص317، ق935، بتاريخ 20 ذي الحجة 1018هـ.

ومن الأسبلة الملحقة بالمكاتب "الكتاتيب" كان السبيل الذي أنشأه حسين أغا أسفل الكتاب الذي أعده لتعليم وتأديب الأطفال، وتذكر لنا وثيقة وقف الكتاب عملية شراء المياه والإنفاق عليها من مال الوقف بنص "وما هو ثمن ماء عذب يصب بصهريج السبيل المرقوم في كل سنة من ذلك زمن النيل المبارك أربعة قروش وما هو أجرة رجل بالحنفية في كل سنة قرش" [(119)].

خامسًا- التجاوزات على أوقاف المدارس والكتاتيب:

في حقيقة الأمر، إنه على الرغم من الدور البناء الذي قامت وساهمت به الأوقاف في تدعيم المؤسسات العلمية في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني إلا أننا نلاحظ أن هذه الأوقاف لم تسلم من التعرض للعديد من حالات الخلل، الذي جاء نتيجة للتلاعب والإهمال سواء أكان ذلك متعلقا بالاستيلاء على ريع الوقف أو إهمال الوقف نفسه من قبل مستأجريه أو محاولتهم وضع أيديهم على الوقف وتملكه بغير حق شرعي ويتبين لنا من سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية أن التعدي على الأوقاف اتخذ أشكالاً عديدة منها:

1- الاستيلاء على ريع الوقف، ونذكر من ذلك على سبيل المثال أن غياب القاضي جلال الدين الدمنهوري الناظر على وقف المدرسة البرهانية قد أدى إلى استيلاء أولاده على ريع وقف المدرسة من عقارات وأراضي زراعية وتشير إحدى الوثائق المتعلقة بتلك القضية بنص "استيلائهم على كل ريع الوقف" الأمر الذي أدى في النهاية إلى أن تئول المدرسة للخراب [(120)].

2- وضع اليد على الوقف أو جزء منه، إذ يتم ذلك عن طريق أصحاب الأوقاف ونظاره وأقاربهم، ونذكر من ذلك على سبيل المثال: وضع اليد من قبل أشقاء وأولاد الشيخ خلاص وهم النظار على المدرسة الخلاصية ووقفها؛ حيث استولوا على غيطان وأراضي زراعية وحانوت وقف المدرسة المذكورة مما أدى في النهاية إلى خراب المدرسة وسقوط أغلب حوائطها وبالتالي تعطل الشعائر بها[(121)].

3- تجاوزات الأهالي المتمثلة في محاولتهم السيطرة على الوقف وبيعه، ومن ذلك على سبيل المثال سيطر بعض الأهالي المستأجرين لأوقاف المدارس على ريع الوقف ووضع أيديهم عليه وامتناعهم عن وضع رواتب الطلبة، وعدم العمل بالفتاوى الشرعية المتعلقة بهذه الأوقاف؛ الأمر الذي أدى إلى أن يتقدم طلاب هذه المدارس بالشكوى لقاضي محكمة الإسكندرية الشرعية، وذلك مثلما تقدم طلاب المدرسة البنوفرية بالإسكندرية بشكواهم للديوان العالي بالقاهرة – وهو الديوان المختص بنظر القضايا التي تتعلق بالعديد من الأمور بما فيها الأوقاف- أنهوا في شكواهم تلك بأنهم طلبة علم منسوبين إلى جماعة الشيخ شمس الدين البنوفري منشأ المدرسة وأن بمدينة الإسكندرية جهة صادر من وقف صادر الفقهاء والفقراء، ومملحة وشرطها أن تكون على طلبة العلم وأئمة المدارس، وقد دخل فيها الأهالي والعوام والنساء وحرم منها العلماء والخطباء، وعليه – أي الديوان- أن يتقدم بالنظر في ذلك [(122)].

---

(119) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س54، ص19، ق165، بتاريخ 1 جماد أول 1089هـ.

(120) نفسه: س43، ص317، ق935، بتاريخ 20 ذي القعدة 1018هـ.

(121) نفسه: س47، ص199، ق512.

(122) نفسه: س15، ص132، ق88، بتاريخ 15 محرم 990هـ.

والتساؤل هنا ما هو موقف الإدارة العثمانية والقضاء من هذه التجاوزات وتلك التعديات هل تركوها هكذا وبالتالي تئول هذه المدارس إلى الخراب؟ أم اتخذت ثمة إجراءات للحيلولة دون حدوث ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي تلك الإجراءات؟

والإجابة على هذا التساؤل تتضح لنا من خلال الأوامر الصادرة من الديوان العالي بالقاهرة إلى قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية، وأيضاً الأوامر الصادرة من قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية إلى النظار والمتحدثين على أوقاف المدارس والكتاتيب، إن هناك ثمة إجراءات كانت تتخذ في مثل هذه الحالات وهي:

أ- الإجراءات التحققية:

وهي النظر في الشكاوى المقدمة إلى الديوان العالي بشأن التعدي على أوقاف المدارس وفي هذه الحالة يصدر الديوان العالي حكم ديواني موجه إلى قاضي محكمة الإسكندرية والذي بمقتضاه يحدد كيفية إجراء التحقيق في مثل هذه القضايا المتعلقة بأوقاف المدارس، وذلك بضرورة النظر في الدعاوى المقدمة بشأن ذلك من جانب القاضي الشرعي بالمدينة، وذلك بحضور المقدم في شأنهم الدعاوى للتحقيق معهم [(123)]، وتفقد أماكن الأوقاف المتنازع عليها، والتي تم التعدي عليها وعلى ريعها للوقوف على حقيقة الأمر، ومثال ذلك عندما أرسل الديوان العالي بالقاهرة إلى قاضي الإسكندرية بشأن التحقق من الدعوى المرفوعة من المدرسين والعاملين بالمدارس والمساجد بمدينة الإسكندرية المتضمنة بأن الأقوياء والمستأجرين للوقف قد وضعوا أيديهم على الوقف وتصرفوا في محصولات وريع الوقف لأنفسهم ولم ينفقوا شيئا منه على المدرسين وطلبة العلم وإقامة الشعائر بهذه المدارس والمساجد، وعلى قاضي الإسكندرية أن يتقدم بالكشف عن ذلك، وعندئذ يرسل قاضي الإسكندرية شهود من جانبه للتحقق من ذلك[(124)].

ب- الإجراءات التنفيذية:

في حالة تأكيد قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية من صدق الدعوى المقدمة بعد الكشف على مضمون الدعوى، يقوم بإحضار المتحدثين والقائمين على الأوقاف التي حدث عليها تعدٍ أو تجاوز، وأيضا المتعدين على الوقف وريعه إلى المحكمة الشرعية وإلزامهم بما يترتب عليهم، ومن يتمرد ويرفض تنفيذ حكم القاضي فيسلم لأحد العسكر ويسجن في سجن الشرع الشريف لينظر في أمره[(125)].

إذن مما سبق جميعه يتضح لنا من هذه الدراسة أهمية الدور الذي قامت به الأوقاف الخيرية في دعم المؤسسات العلمية في مدينة الإسكندرية في العصر العثماني ، تلك الأهمية التي دفعت بالدولة العثمانية إلى الحفاظ على هذه الأوقاف ، كما أدى تنوع الأوقاف وتنوع المساهمين فيها إلى زيادة عدد المؤسسات العلمية في المدينة والتي بلغت أربعة عشر مدرسة ،وتسعة كتاتيب،كما أوضحت الدراسة أن الهدف من وراء هذه الأوقاف هو الحفاظ على مسيرة تلك المؤسسات واستمرار المسيرة العلمية بداخلها ، كان أن مصادر النفاق وجهات الصرف منها ، أدى إلى تعدد أوجه الإنفاق على هذه المؤسسات ومصالحها.

---

(123) سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية: س28، ص141، ق57، بتاريخ 15 ذي الحجة 1004هـ؛ نفسه: س 28، ص78، ق24، بتاريخ 1 رمضان 1003هـ؛ نفسه: س47، ص199، ق512، بتاريخ 13 شوال 1035هـ.

(124) نفسه: س 28 ، ص141، ق 57، بتاريخ 15 ذي الحجة 1004هـ.

(125) نفسه: س 28، ص141، ق57، بتاريخ 15 ذي الحجة 1004هـ؛ نفسه: س 15، ص132، ق88، بتاريخ 15 محرم 990هـ.

ملاحق البحث

ملحق رقم (1)

مصدر الوثيقة:دار الوثائق القومية ، سجلات الرزق الإحباسية، دفتر ثاني القوصية، رقم 2541

تاريخ الوثيقة:923هـ/1517م

موضوع الوثيقة: حكم شريف سلطاني صادر من السلطان العثماني سليم الأول بعدم التعرض لأوقاف المدارس والمساجد والزوايا.

ملحق رقم (2)

مصدر الوثيقة: سجلات محكمة إسكندرية الشرعية،س28، ص141، ق57

تاريخ الوثيقة:15ذي الحجة سنة 1004هـ

موضوع الوثيقة:حكم كريم وارد من الديوان العالي بالقاهرة إلي قاضي محكمة الإسكندرية برفع التجاوزات الواقعة على أوقاف المدارس والمساجد والزوايا

ملحق رقم (3)

مصدر الوثيقة:سجلات محكمة إسكندرية الشرعية، **س15، ص142،ق170**

تاريخ الوثيقة:15 محرم 990هـ

موضوع الوثيقة:أمر كريم وارد من الديوان العالي بالقاهر إلى قاضي محكمة الإسكندرية الشرعية بشأن الحفاظ على أوقاف الجوامع والمدارس والزوايا والمساجد

ملحق رقم (4)

مصدر الوثيقة: محكمة إسكندرية الشرعية،س26،ص620، ق1714مكرر

تاريخ الوثيقة: 24ربيع أول 998هـ

موضوع الوثيقة:تقرير الشيخ الصوفي شمس الدين الماوردي شيخ حزب السادة الوفائية في وظائف المدرسة الفتحية النجمية

ملحق رقم (5)

مصدر الوثيقة: محكمة إسكندرية الشرعية:س11، ص284،ق164 .

تاريخ الوثيقة 26 ذي الحجة 978 هـ

موضوع الوثيقة :تعيين أحمد بن الشيخ رمضان المالكي مؤدب الأطفال واحد طلبة العلم ناظر على المدرسة الدمامنية

النص

اشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا رمضان أفندي انه قرر الشيخ العلامة العمدة شهاب الدين أحمد بن الشيخ رمضان المالكي مؤدب الأطفال واحد طلبة العلم بالثغر نفع الله به في وظيفة النظر والتحدث على المدرسة الكاينة داخل الثغر من غربية المعروفة بالدمامنية وعلى أوقافها المنسوبة إليها حبه لله تعالى من غير معلوم لما بيده من البراءة الشريفة الخنكارية خلدت خلافتها وأيدت سلطنتها المسطرة باللغة التركية المحملة بالنشان الشريف الخاقانى على العادة الشاهدة له بالنظر والتحدث على المدرسة المذكورة عوضا عن الناظر السابق هو ابن القاضي جلال الدين الدمنهوري لغيبه عن الثغر وانقطاع خبره وتعطل الوظيفة المذكورة لعدم من ينظر عليها ولاستيلائه على كل ريع وقفها من مسقطا ومواضعته على خراب ذلك الثابت ذلك شرعا بموجب الكشف الشرعي على ذلك يوم تاريخه بعدول المحكمة المشار إليها والتماس الشيخ أحمد المذكور لذلك الكشف الشرعي الشافي المسيري المطلع على ذلك شهود المشاهدة الشرعية عيانا من أن المدرسة المذكورة آلت إلى الخراب ومحتاجه إلى العمارة والترميم والبياض وتجديد بعض أخشاب سقطت من السقف وغيره وخراب الثلاث وكايل الموقوفة عليها المجاورة احدها للمدرسة المذكورة من الجهة الشرقية والثانية من الجهة الغربية والثالثة تجاهها من الناحية البحرية وسقفها وأبواب حواصلها وخراب حوايطها الأربع ولذلك لعدم من يرغب في سكنها وخراب مطهره المدرسة المذكورة وغير ذلك حسبما شهد الشهود

ملحق رقم (6)

مصدر الوثيقة:سجلات محكمة إسكندرية الشرعية: س54،ص ص 78–79،ق165،

تاريخ الوثيقة: 1جمادي أول 1089 هـ

موضوع الوثيقة:وقف المدرسة البرهانية

النص:

أجر الحاج محمد بن المرحوم علي بن الحاج محمد الشهير بابن عينوس الناظر الشرعي علي المدرسة البرهانية وعلي أوقافها الكاينة داخل الثغر من شرقيه بالقرب من باب رشيد احد أبواب الثغر المذكور للحاج منصور بن المرحوم الحاج كرتباي بن نجا الشهير بوالده جميع سبعة حوانيت كاينة داخل الثغر المذكور من شرقيه برحبة سوق الغلال المعدة لبيع ذلك الجارية في وقف المدرسة المذكورة منها أربعة حوانيت في الصف القبلي متلاصقة من الشارع الأعظم وثلاثة حوانيت من الصف البحري من الشارع المذكور أجرة شرعية لمدة ثلاث سنوات كانت ابتداء من تاريخه باجرة قدرها من الأنصاف الجديدة السليمانية 2106 نصف بإيجاب وقبول شرعيين وإذن الناظر المذكور للحاج منصور المستأجر أن يصرف من أجرة الحوانيت المذكورة علي ملئ

سقاية السبيل المجاور للأربعة حوانيت وثمن زيت للقنديل المعلق عليه في كل شهر ثلاثة أنصاف إذنا شرعيا وثبت أيضا عنده معرفة الحوانيت المذكورة المعرفة الشرعية وان الأجرة عنها في المدة المذكورة أجرة المثل شهادة الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن الحاج علي وثبت ذلك ثبوتا شرعيا وحكم اعز الله إحكامه بموجب ذلك الحاكم الشرعي .

ملحق رقم (7)

مصدر الوثيقة : محكمة الإسكندرية الشرعية،س26، ص 684، ق 1856.

تاريخ الوثيقة: 12 رمضان سنة 997هـ

موضوع الوثيقة :تعيين مدرس بالمدرسة السنانية.

النص:

قرر مولانا قاضى الإسلام محرر القضايا والأحكام مؤيد شريعة سيد الأنام الواثق بالرحيم الصمد مولانا فخر الدين أفندي ابن مولانا محمد الحاكم الشرعي الحنفي بالثغر السكندري أيد الله تعالي أحكامه البدرى حسن بن المرحوم الحاج شعبان الحنفي في وظيفة قراءة جزء شريف من أجزاء الربعة الشريفة مع جماعة القراء في كل يوم بعد صلاة الظهر بالمدرسة السنانية المستجدة الانشا المأمور بتجديدها من مال وقف المقام المعظم والمشير المفحم حضرت الوزير الأعظم سنان باشا يسر الله له من الخير ما يشاء بما لذلك من المعلوم الشاهد به استيمار الوقف وهو في كل شهر عشرون نصفًا حسابًا عن كل يوم ثلثا نصف من الفضة الإنصاف الجديدة معاملة تاريخه بالديار المصرية عوضًا عن المرحوم الشيخ محمد بن سلامة المؤقت بجامع العطارين بحكم وفاته إلى رحمة الله تعالي تقريرًا شرعيا وقبل ذلك البدري حسن المذكور لنفسه قبولا شرعيًا وأذن مولانا أفندي المشار إليه للمول على الوقف المذكور والمتكلم عليه أن يصرف المعلوم المذكور للبدرى حسن المذكور أذنًا شرعيًا مقبولا بالطريق الشرعي وعلي ما جرى وقع التحرير في 12 رمضان سنة 997هـ .

ملحق رقم (8)

مصدر الوثيقة : محكمة إسكندرية الشرعية، س43،ص22،ق62.

تاريخ الوثيقة: 22 شعبان 1018هـ.

موضوع الوثيقة :تعيين ناظر على المدرسة العوفية

النص:

قرر الشمس شمس الدين ابو عبد الله محمد بن المرحوم الحاج سالم بن المرحوم الحاج شمس الدين الماوردي في وظيفة النظر والتحدث على المدرسة المعمورة بذكر الله تعالى الكاينة داخل الثغر المذكور من وسطه المعروفة بالعوفية بقرب المحكمة العتيقة بما لذلك من المعلوم الشاهد به استيمار الوقف المذكور عوضا عن والده المذكور بحكم وفاته إلى رحمة الله تعالى وانحلال ذلك عنه بالطريقة الشرعة تقريرا شرعيًا وقبل ذلك الشمسي محمد المذكور لنفسه قبولا شرعيا وأذنه مولانا افتدى المومى إليه في قبض محصولات الوقف المعين للمدرسة المذكورة من تاريخه وصرفه على مصالحها وشعايرها أذنا شرعيا مقبولا بالطريق الشرعي وعليه العمل بتقوى الله العظيم وطاعته في سره وعلانيته فإن من سلك طريق الحق نجا ومن يتقي الله يجعل له مخرجا .

ملحق (9)

مصدر الوثيقة : محكمة إسكندرية الشرعية، س 28، ص78، ق24.

تاريخ الوثيقة: أول رمضان 1003هـ.

موضوع الوثيقة :التماس مقدم من طلاب العلم الإسكندرية إلى قاضي برفع تجاوزات الأهالي على أوقاف المدارس

النص:

أقضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين المختص بمزيد عناية الملك المعين مولانا الحاكم الشرعي بالثغر السكندري زيد فضله يتضمن إعلامه أن المشايخ الأجلا من جماعة المرحوم العارف بالله الموصل إليه الشيخ شمس الدين البنوفري المقيمين بالثغر أنهو بالديوان العالي إنهم طلبة علم ومنسوبين إلى مولانا المومى إليه وأن بالثغر جهت صادر ومملحة وشرطها أن تكون على طلبة العلم وأئمة المساجد وقد دخل فيها العوام والنساء وحرمت منها العلماء والخطباء وأهل الخير وابرزو ا من أيديهم فتاوى السادة العلماء في خصوص ذلك ولا يخفى المشار إليه أن طلبه مقدم على غيرهم وهم أولى بالرعايا فيتقدم مولانا بالوقوف على الفتاوى والعمل بموجبها وتقديم أهل الفضل على غيرهم واستحقاقهم ومعاملتهم بالرعايا والعناية استجلابا لأدعيتهم الصالحة من الصحايف فليعتمد تحريراً في أوائل شهر رمضان 1003 هـ

ملحق رقم (10)

مصدر الوثيقة : محكمة إسكندرية الشرعية، س 37، ص 47، ق344.

تاريخ الوثيقة: 5 رجب 1020هـ.

موضوع الوثيقة : الشيخ الإمام العلامة القاضي محمد بن البدرى بدر الدين المالكي في قراءه جزء شريف في الربعة الشريفة التي تقرأ في كل يوم بعد صلاة الظهر بالمدرسة المعروفة بالسنانية

النص:

أشهد عليه مولانا محمد أفندي المومى إليه أعلاه دام علاه أنه قرر مولانا الشيخ الإمام العلامة العمدة القاضي محمد بن البدرى بدر الدين بن الشيخ حسن الوردانى المالكي خلافه بمحكمة الثغر هو في قراءه جزء شريف فى الربعة الشريفة التي تقرأ في كل يوم بعد صلاة الظهر بالمدرسة المعروفة بالسنانية داخل الثغر المذكور وقف المغفور له سنان باشا طاب ثراه بما لذلك من المعلوم وقدره في كل يوم ثلث نصف حسابا عن كل شهر عشرون نصف من الأنصاف العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية عوضا عن الشيخ عامر بن الشيخ محمد المؤقت بالثغر كونه كان خطيبا بمدرسة الخواجا عثمان بجزيرة الثغر وعطلة الخطبة بها في يوم الجمعة حادي عشرين شهر تاريخه وعدم حضوره لذلك وصدرت فيه لذلك تقريرا شرعيا وقبل ذلك القاضي محمد المذكور لنفسه قبولا شرعيا وأذن مولانا أفندي المومى إليه الناظر على الوقف المذكور ليصرف المعلوم المرقوم أعلاه للمقرر المشار إليه في تاريخه قبولا شرعيا.